سياسة الولايات المتحدة الأميركية في أدارة بوش الأبن وتطور الأزمة النووية الإيرانية في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية

أ. عائشة رمضان فرحات الرويمي*

المطلب الأول: الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأزمة النووية الإيرانية

لقد نشأت الأزمة النووية الإيرانية في أواخر 2002 وذلك بعد أن كشف المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية، في مؤتمر عقده في واشنطن، عن معلومات تفيد أن النظام الإيراني، يقوم بتطوير برنامج نووي سري، وبناء منشأتين نوويتين لم يعلن عنهما، وتزامن ذلك مع عرض واشنطن صوراً للأقمار الصناعية، لموقعين من المفترض أنهما منشآت نووية، أحدهما في ناتانز لتخصيب اليورانيوم، والثانية في آراك لإنتاج الماء الثقيل، وبناء على هذه المعلومات طالبت واشنطن من الوكالة الدولية للطاقة الذرية القيام بدورها في الكشف عن اختراقات إيران لالتزاماتها الدولية، مما أعطى دوراً للوكالة الدولية في التعامل مع الأزمة النووية الإيرانية منذ بدايتها (تشوبين، 2007، 153-154).

فقد اعتبرت واشنطن أن سعي إيران للحصول على الأسلحة النووية سوف يؤدي إلى تغير استراتيجي في توازن القوى في منطقة الخليج والشرق الأوسط، وهذا يشكل تحدياً للولايات المتحدة الأميركية، وبشكل مباشر للأمن القومي الأميركي، وللدول الخليج، ولهذا اتخذت موقفاً متشدداً من البرنامج النووي الإيراني، واتهمت إيران بأنها تسعي لامتلاك السلاح النووي، هذه الاتهامات والتي بنيت على الشكوك، وليس على حقائق ساهمت في إثارة أزمة دولية حول برنامج إيران النووي.

وتعاملت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع برنامج إيران النووي من جانب تقني قانوني فدور الوكالة الدولية للطاقة الذرية، هو الإشراف على الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وعلى تطبيق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لنظام الضمانات المرفق لمعاهدة منع الانتشار، إلى جانب تقديم المساعدة للدول الأعضاء في الحصول على التكنولوجيا النووية للاستخدام السلمي، عن طريق اتفاقيات ثنائية مع بعض الدول، أو عن طريق برنامج تعاوني على المستوى الإقليمي، فقد وافقت

* مساعد محاضر في جامعة الزاوية/ قسم العلوم السياسية – صرمان .

الوكالة في 2006 على حوالي 832 طلباً مقدماً من 115 دولة، للحصول على مساعدات فنية وعلمية من الوكالة الدولية، في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وقد قامت بتقديم مساعدات فنية إلى إيران، بلغت حوالي مليوناً وثلاثمائة ألف دولار، ووافقت كذلك على بناء 7 مفاعلات نووية من أجل توليد الطاقة الكهربائية إلا أن الوكالة الدولية أحياناً،

تخضع لتأثير من قبل الدول الكبرى لتعقب البرامج النووية لبعض الدول، ومنع هذه الدول من تخصيب اليورانيوم، مما يؤدي لعدم التزام الوكالة الدولية بمهمتها الأساسية وهي نشر التكنولوجيا النووية السلمية (المغلس، 2008، 157.)

وهذا الازدواج في دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يمكن اعتباره عائقاً أمام قيام الوكالة الدولية بمهمتها في منع دولة مثل إيران، من أن يكون لديها برنامج نووي للأغراض السلمية، حيث توجد ثغرة في معاهدة منع الانتشار، فالمادة الرابعة ،من المعاهدة ،تعطي الحق للدول في امتلاك التكنولوجيا النووية للاستخدام السلمي، وهذا يجعل الدول قادرة على الحصول على تقنية صناعة الأسلحة النووية من خلال هذه البرامج، وبالتالي تجب معالجة هذه الثغرة في المعاهدة واقترح مدير عام الوكالة الدولية، أن خير معالجة لهذه الثغرة، هو بتبني مشروع تدويل الوقود النووي، ووضعه تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،لتتمكن كل الدول من الحصول عليه، تحت رقابة دولية وتنتفي بذلك الحاجة لإنتاجه محلياً (تشوبين، 2007، 154)

ففي حالة إيران قال البرادعي لصحيفة واشنطن بوست "إن الحجة التي تتخذها إيران تتمثل في أنه قد تم عزلها، وبالتالي فقد كان عليها أن تصبح مكتفية ذاتياً، وهذا هو سبب أهمية الحوار الأوروبي، فإذا شعر بلد ما بأنه ستتم تلبية احتياجاته، فإنه قد لا يضطّر للتوجه إلى دورة وقود مستقلّة" (الشرق الأوسط، 30).

وكان للوكالة الدولية، دور محوري في معالجة ملف إيران النووي، لإيضاح الغموض الذي أحاط ببرنامج إيران النووي، فمنذ فترة التسعينيات حدث تطور في عمل الوكالة الدولية، حيث شاركت كأحد الأطراف الأساسية، في التعامل مع طموحات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ومنها طموحات كوريا الشمالية، والأنشطة النووية في العراق، إلى جانب الدور الرئيس الذي لعبته في البرنامج النووي الإيراني، والتعامل مع هذه الأزمة منذ بدايتها (عبد السلام ، د:ت، 200).

المطلب الثاني: سياسة الولايات المتحدة وتسوية الأزمة النووية الإيرانية من خلال جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية

لقد لعبت الولايات المتحدة دوراً كبيراً، في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فقد مارست ضغوطاتها على الوكالة الدولية من أجل إيقاف برنامج إيران النووي، وطالبت الوكالة الدولية بتحمل مسؤولياتها تجاه البرنامج النووي الإيراني، وزادت من ضغطها على الوكالة الدولية عن طريق عرض صور توضح مواقع ناتانزوآراك كمنشآت نووية سرية في إيران، وأعلنت أن إيران تقوم بتطوير قدراتها النووية ،لإنتاج السلاح النووي، وصرحت وزارة الخارجية الأميركية في 13 ديسمبر/الكانون 2002 "أنها توصلت إلى استنتاج مفاده أن إيران تعمل على تطوير قدرات تمكنها من صنع أسلحة نووية "(تشوبين، 2007، 101).

ومن أجل كشف الغموض حول برنامج إيران النووي، دون اتهام إيران بشكل مباشر، طلبت الوكالة الدولية ،من كل الدول إعطاء معلومات عن بناء أي منشآت نووية جديدة،

إلاَّ أن إيران رأت أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية غير ملزمة بتقديم هذه المعلومات إلى الوكالة الدولية، طالما أنها لم تدخل أو تخزن ،في هذه المنشآت التي بنتها أي مواد نووية، ومن الناحية القانونية تسمح معاهدة منع الانتشار، للدول الأعضاء ببناء منشآت نووية، ومنشآت تخصيب اليورانيوم، إذا كانت للأغراض السلمية(Sashimi2003 ,)

وبالتالي لم تر إيران نفسها أنها اخترقت اتفاقية الضمانات، أو معاهدة منع الانتشار، ببنائها منشأتي ناتانزوآراك ،ولم تقم بتقديم معلومات عن هذه المنشآت للوكالة الدولية ،ورفضت إيران الاتهامات الأميركية التي تؤكد أن إيران تسعى لتطوير قدرات نووية عسكرية؛ وقالت إن المسألة التي أثارها برنامجها النووي، تقع ضمن اختصاص الوكالة الدولية، وقال الرئيس الإيراني في ذلك الوقت محمد خاتمي، إن إيران تقوم بتطوير برنامج سلمي تحت إشراف الوكالة الدولية، وإنها ملتزمة بمعاهدة منع الانتشار، وليس لديها برنامج نووي عسكري .

ودعت إيران مدير عام الوكالة الدولية محمد البرادعي لزيارة إيران ، هذه الزيارة التي كانت من المفترض أن تكون في ديسمبر/الكانون 2002، إلاَّ أن التقرير التي أذاعته محطة السي إن إن الأميركية، الذي سبق زيارة البرادعي لطهران، والذي عرض صوراً للأقمار الصناعية، لمواقع يفترض أنها منشآت نووية، ساهم في تأجيل موعد الزيارة إلى 12 فبراير/النوار 2003.

وأبدت إيران استعدادها خلال زيارة البرادعي، ووفد الوكالة الدولية بتقديم معلومات عن برنامجها النووي، لإزالة أي غموض حول هذا البرنامج، وفي الوقت الذي كانت فيه الوكالة الدولية، تسعى لتوضيح الغموض الذي أحاط ببرنامج إيران النووي، كانت الولايات المتحدة منشغلة بغزو

العراق لإزالة أسلحته من الدمار الشامل، كما بررت واشنطن هذا الغزو، وهذا أعطى الوقت الكافي للوكالة الدولية ، للتعامل مع برنامج إيران النووي بمهنية وحرفية عالية.

حيث طالب مدير عام الوكالة الدولية من إيران في خلال زيارته لطهران ،تزويد الوكالة الدولية بمعلومات دقيقة بالمواد النووية التي تحصلت عليها ، والسماح لمفتشي الوكالة الدولية، بزيارة المواقع التي أثيرت حولها الشكوك وهي منشأة ناتانزوآراك ،ودعاها للتوقيع على البروتوكول الإضافي، وقد وجد البرادعي عند زيارته لمنشأة ناتانز حوالي 164 جهاز طرد مركزي تم تركيبها تشبه المستخدمة في برنامج يورنكو الأوروبي ،إلى جانب عدد من أجهزة الطرد المركزي المزمع تركيبها في وقت لاحق (ريتر،2007، 111).

وبذلك طلبت الوكالة الدولية، من إيران توضيح مراحل تطوير برنامجها النووي بالتسلسل الزمني، والإجابة عن عدة أسئلة تتعلق ببرنامج الطرد المركزي الإيراني، وتوضيح العمليات التي قامت بها في منشأة تحويل اليورانيوم، وتزويدها بمعلومات عن المواد النووية التي استوردتها.

وفي نفس الوقت طلبت الوكالة الدولية من الصين تزويدها بمعلومات عن المواد النووية التي صدرتها لإيران؛ وقد استجابت الصين لطلب الوكالة الدولية، وقدمت معلومات تفيد أن إيران قد استوردت من الصين سادس فلوريد اليورانيوم ورابع فلوريد اليورانيوم وأكسيد اليورانيوم، وهذه المعلومات لم تكشف عنها إيران، مما وضعها في أزمة ثقة مع الوكالة الدولية والمجتمع الدولي، وقد بررت إيران عدم تزويد الوكالة الدولية بهذه المعلومات، بأن المواد النووية سابقة الذكر تم استثناؤها حسب اتفاقية الضمانات، لأن وزنها النووي الفاعل أقل من الكيلو غرام(ريتر، 2007، 109).

وقد أقرت إيران في أواخر فبراير 2003 إنها أخفقت في إبلاغ الوكالة الدولية، عن المواد النووية التي تحصلت عليها من الصين، وجاء تقرير البرادعي الأول الذي قدمه إلى مجلس المحافظين شفوياً، في 17 مارس 2003 والذي يشرح فيه ما تم التوصل إليه من معلومات استقاها من زيارته لإيران، والتي كانت في فبراير 2003 بشأن برنامجها النووي.

أوضح أن إيران قد اخترقت التزاماتها الدولية، ومنها اتفاقية إجراءات السلامة ،حيث لم تعلن عن حيازتها لمواد نووية، وأدى ذلك إلى مطالبة الوكالة الدولية، من إيران السماح لمفتشي الوكالة الدولية بإجراء عمليات تفتيش واسعة، لبناء الثقة، والوصول إلى المرافق العسكرية، وقد قامت إيران بالموافقة على هذا الطلب، لإثبات تعاونها مع الوكالة الدولية، وقدمت معلومات حول نشاطاتها في

تخصيب اليورانيوم، حيث أقرت بأنها تقوم بعملية التخصيب باستخدام طريقتين الأولى، عن طريق أنابيب الطرد المركزي، والثانية، عن طريق فصل نظائر البخار الليزرية المشعة الذرية، كما أعلنت عن نيتها في بناء مفاعل لإنتاج الماء الثقيل، وذلك من أجل إنتاج البلوتونيوم، وأكدت إن كافة الاختبارات التي أجرتها، قد تمت بطريقة المحاكاة، وبذلك فهي لم تخترق اتفاقية حظر التجارب النووية التي وقعت عليها في 1996/9/24. وقد حاولت الولايات المتحدة تصعيد الضغط على إيران من خلال تفسير المساعي الإيرانية على أنها دليل على نية إيران الحصول على تقنية الأسلحة النووية (اسكولاي،2006، 49–50)

وعندما أعلنت الوكالة الدولية أن إيران اخترقت اتفاقية الضمانات، طلبت الولايات المتحدة من الوكالة الدولية أن تعلن أن إيران اخترقت كذلك معاهدة منع الانتشار، وطلب السفير الأميركي كينيث بريل من البرادعي تقديم تقرير شامل، يعرض أمام مجلس المحافظين في الوكالة الدولية في يونيو/الصيف 2003 يوضح فيه عدم امتثال إيران لالتزاماتها الدولية، وأنها اخترقت معاهدة عدم الانتشار مما سوف يؤدي إلى إحالة القضية النووية الإيرانية إلى مجلس الأمن الدولي، أملاً في فرض عقوبات اقتصادية على إيران أو السماح باستخدام القوة العسكرية إذا لم تستجب إيران لقرارات مجلس الأمن الدولي.

إلاَّ أن الوكالة الدولية قد ميزت بين الانتهاك التقني بالاتفاق، والذي يتحدد في عدم إبلاغ الدولة عن نشاطاتها النووية،مثلما في حالة إيران، والانتهاك الأساسي الذي يعني عدم التزام الدولة بشروط معاهدة منع الانتشار وهذا لا ينطبق على حالة إيران (تشوبين، 2007، 157).

وقد تبنى الوفد الأميركي المشارك في اجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار للعام 2005 والذي عقد من 28 أبريل إلى 8 مايو 2003 موقفاً متشدداً ؛تجاه برنامج إيران النووي وحاول الوفد الأميركي الحصول على دعم لموقفه، واتهم إيران بالسعي للحصول على الأسلحة النووية، كما دعم مطالبة اللجنة التحضيرية لإيران بضرورة التوقيع على البروتوكول الإضافي، وقد واجه الوفد الإيراني المشارك في اجتماعات اللجنة التحضيرية، الادعاءات الأميركية، مطالباً بعدم إصدار الأحكام المسبقة، عن برنامجهم النووي وترك الوكالة الدولية تقوم بعملها دون ضغوطات من أجل توضيح طبيعة هذا البرنامج.

المطلب الثالث: ضغوطات الولايات المتحدة على الوكالة الدولية بشأن تحويل ملف إيران النووي لمجلس الأمن

وقدم البرادعي تقريره المؤرخ بتاريخ 6 يونيو 2003 إلى مجلس المحافظين أوضح فيه نتيجة التحقيقات الجارية في إيران، وبناء على هذا التقرير صدر بيان عن مجلس المحافظين بتاريخ 19 يونيو 2003، يطالب إيران بضرورة التوقيع على البروتوكول الإضافي، والتعاون الواسع مع الوكالة الدولية، وتعليق أنشطتها لتخصيب اليورانيوم، ومطالبتها بالامتثال لقرار الوكالة الدولية الذي يطالبها بالكشف بكل شفافية عن كافة أنشطتها النووية، وكذلك تعليق أنشطة إعادة المعالجة والتعاون التام مع الوكالة الدولية حتى تتحقق من الامتثال لاتفاق الضمانات المعقودة مع إيران الذي يتطلب من إيران القيام بعدة إجراءات وهي تقديم إعلان عن كامل مخزوناتها من المواد النووية المتصلة ببرنامج تخصيب اليورانيوم، وتقديم معلومات عن أماكن تخزين هذه المواد وتاريخ استيرادها وبلد المنشأ.

1- السماح للوكالة بأخذ عينات بيئية من أماكن مختلفة من أجل التحقق من كافة البيانات والمعلومات التي قدمتها إيران .

2- توضيح كافة المسائل المتعلقة بالطاردات المركزية الغازية.

3- تقديم معلومات بشأن تجارب تحويل اليورانيوم.

وتم منح إيران مهلة حتى أكتوبر 2003، إلاَّ أن إيران رفضت هذا القرار الذي اعتبرته يتعارض مع القانون الدولي ومعاهدة منع الانتشار التي تكفل للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الاستخدام السلمي للطاقة النووية حيث وصف وزير خارجية إيران كمال خرازي القرار بأنه يهدف لتحقيق أهداف سياسية ،متهماً واشنطن بتسيس الأزمة، والوكالة الدولية بخضوعها للضغوطات الأميركية (الوثائق الرسمية، 2003، 3).

وعندما كشفت الوكالة الدولية العينات المشعة، في البيئة الإيرانية توقعت الولايات المتحدة أن تقوم الوكالة الدولية، بالإعلان على أن إيران لديها برنامج سري لإنتاج الأسلحة النووية، وعندما جاء تقرير البرادعي في 26 أغسطس 2003 بدون الإشارة إلى إن هناك برنامجاً سرياً في إيران لإنتاج الأسلحة النووية (الوثائق الرسمية، 2003، 3) قدمت الولايات المتحدة عن طريق سفيرها كينيث بريل بيان إلى مجلس محافظي الوكالة الدولية رداً على الدول التي ترى أن الولايات المتحدة تقوم بتسيس دور الوكالة الدولية في الأزمة النووية الإيرانية. والذي تتهم فيه الولايات المتحدة إيران بانتهاكها لنظام الضمانات ومعاهدة عدم الانتشار جاء فيه:

"ما نسعى لضمانه هو تحمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمسؤولياتها. إن التوصل إلى حلول سلمية لقضايا عدم انتشار الأسلحة الحساسة يعني من بين جملة الأمور الأخرى أنه يتعين قيام المؤسسات ذات الصلة بالوظائف المطلوبة منها ،فهل من باب التسيس أن ندعم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أم استثناء الموقعين على هذه المعاهدة من الوفاء بالتزاماتهم الخاصة بالضمانات على غرار ما تقوم به الولايات المتحدة، وهل من باب التسيس الإشارة إلى التصدعات في المعاهدات، و ردت الفعل غير المتوقعة يمكن أن تمنع الوكالة الدولية من الضغط للحصول على إجابات عن الأسئلة العالقة إن الولايات المتحدة تعتقد بأن الحقائق التي تم التثبت منها تبرر بشكل كامل نتيجة فورية تشير إلى عدم التزام إيران بسبب انتهاكاتها للضمانات"(رويتر، 2007، 141-142).

وفي اجتماع مجلس حكام الوكالة الدولية في سبتمبر 2003 وزعت الولايات المتحدة على أعضاء مجلس الأمناء مسودة قرار، يطالب بتحويل ملف إيران النووي لمجلس الأمن الدولي، إلاَّ أن مشروع القرار لم يجد التأييد الكامل من الأعضاء، بسبب عدم التأكد من انتهاك إيران لالتزاماتها الدولية، وأيضاً من أجل إعطاء فرصة لإيران لتتعاون مع الوكالة الدولية (الشافي،2004، 57-58).

هذا وقد صدر عن وزارة الخارجية الإيرانية في بداية شهرسبتمبر2003 بيان يدعو الدول الغربية؛والوكالة الدولية،أن تعترف بحق إيران القيام بأنشطة نووية سلمية، وإلاَّ فإن إيران سوف تعيد النظر في تعاونها مع الوكالة الدولية (أبو عامود، 2003).

المطلب الرابع :الوكالة الدولية وفرض البروتوكول الإضافي على إيران

استطاعت الوكالة الدولية من خلال مجهوداتها، فرض البروتوكول الإضافي على إيران والذي يسمح للوكالة الدولية بالكشف المبكر عن أي انحراف في الاستخدام السلمي للطاقة النووية والكشف عن الأنشطة النووية السرية، لأن تحصل دولة ما على القدرات التكنولوجية لإنتاج الطاقة النووية للاستخدام السلمي يعني أنها امتلكت المعرفة التكنولوجية لإنتاج الأسلحة النووية.

وهذا ما يخيف الولايات المتحدة، فالربط بين الاستخدام السلمي وإمكانية إنتاج السلاح النووي، تعتبر فكرة أميركية- سوفيتية، استخدمت كحجة لتظل أبحاثهم النووية سرية قبل انكشاف أسرار التقنية النووية ،والآن تستخدم كحجة أميركية لمنع الدول التي لا تدور في فلك الولايات المتحدة من الحصول على الطاقة النووية للاستخدام السلمي، لأنه يقربها من امتلاك القدرات النووية العسكرية، وهذا ما يعيب نظام الضمانات حيث تعمل الدول الكبرى على جعله قيداً للحيلولة دون حصول

بعض الدول على التكنولوجيا النووية حتى للاستخدام السلمي، فلا توجد علاقة مباشرة بين الحصول على قدرات نووية للاستخدام السلمي وإنتاج الأسلحة النووية، رغم أن الحصول على القدرات النووية السلمية يسهل السير في طريق إنتاج الأسلحة النووية ولكن ليس بالضرورة يؤدي إليه (أبو حلوة، 2006)

ويتيح البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية، القيام بعمليات تفتيش واسعة في المنشآت النووية التي لم تكن تستطيع القيام بها عن طريق نظام التحقق المصاحب لمعاهدة منع الانتشار فقد قامت الوكالة الدولية بمراجعة الضمانات التقليدية، وطورت نظام التحقق من خلال برنامج سمي (93+2) والذي عرف فيما بعد بالبروتوكول الإضافي.

واستطاعت الوكالة الدولية عن طريق البروتوكول الإضافي، تحسين إجراءات التحقق وأصبح بالإمكان الحصول على معلومات أوسع منها، استخدام تقنية أخذ العينات العشوائية من المواقع النووية، وتحليلها في مختبرات الوكالة الدولية، كما تم وضع نظام وقاية أكثر فعالية تستطيع الوكالة الدولية عن طريقه، الوصول إلى أماكن لم تكن تستطيع الوصول إليها من قبل، حيث تتعهد الدول الموقعة على البروتوكول، الإعلان عن منشآتها المخفية ونشاطاتها السرية وعن صادراتها ومستورداتها من المواد والمعدات النووية، وأيضاً معلومات عن بحوثها في مجال تخصيب اليورانيوم (سكولاي، 2006، 115).

وطالبت إيران بإلغاء القرار الأميركي، الذي يحضر تصدير المعدات التقنية إلى إيران مقابل قبولها التوقيع على البروتوكول الإضافي، إلاَّ أنها رضخت في النهاية لمطالب الوكالة الدولية والمجتمع الدولي، وقامت بالتوقيع رسمياً على البروتوكول في مقر الوكالة في 18 ديسمبر 2003(كايل، 2004، 854). وصرحت إيران إنها سوف تتصرف وفقاً لأحكام البروتوكول عندما يصبح ساري المفعول.

ويعطي هذا البروتوكول فرصة للوكالة الدولية، للتحقق من عدم خرق إيران لالتزاماتها مرة ثانية، وتعطي موافقة طهران عليه فرصة لبناء ثقة المجتمع الدولي بها، وتحتاج إيران مثل هذه الثقة فمن ناحية الأولي، إنها تظهر للمجتمع الدولي انصياعها للقواعد الدولية، ومن ناحية ثانية ستكون على جاهزية للاستجابة إلى إجراءات الوكالة الدولية في هذا الخصوص، وثالثاً، سيكون في وسع طهران تحشيد رأي دولي يتعاطف معها لمواجهة الضغوطات الأميركية ضدها وقد تفلح إيران في اختراق وحدة صف الدول الغربية بشأن ملفها النووي.

ورأت إيران أن توقيعها على البروتوكول الإضافي يجب ألاَّ يمس سيادتها الوطنية وأمنها القومي وقد حذرت طهران المجتمع الدولي بأنها ستوقف العمل بهذا البروتوكول إذا تم استغلاله للتجسس على المواقع الحيوية والأمنية في إيران، فالإيرانيون متخوفون من أن إجراءات التفتيش الواسعة ربما تتجاوز المسموح بها في البروتوكول الإضافي، حيث قد يتم استخدام عمليات التفتيش هذه لجمع معلومات حسّاسة عن مواقع في إيران كما حدث في العراق.

وقد حاججت الولايات المتحدة بأن عملية التحقق، التي تقوم بها الوكالة الدولية حتى بتطبيق البروتوكول الإضافي، تواجه عراقيل منها عدم إمكانية الوصول إلى المنشآت السرية التي لم يتم الإعلان عنها، لذلك على الوكالة الدولية للوصول إلى المواقع غير المعلنة بأن تقوم بوضع نظام لجمع المعلومات وتحليلها، وبتجميع المعلومات الواردة لها من قبل الدول الأعضاء، والتحقق من صحتها كما في حالة إيران ،حيث تم الحصول على المعلومات بشأن المواقع النووية السرية من قبل المعارضة الإيرانية، وبالتالي ينحصر عمل الوكالة الدولية ،في المواقع التي يعلن عنها فقط، أو يتم تقديم معلومات عنها حتى من قبل جهات استخباراتية من بعض الدول.

ورغم الشكوك التي تحوم حول إيران، إلاَّ أن الوكالة الدولية قد حرصت على عدم اتهام إيران بشكل مباشر بأن برنامجها النووي هو برنامج عسكري، وإنما تم التعامل معها في إطار أن إيران قد خرقت التزاماتها مع الوكالة الدولية" لقد تم أخذ كافة المواد النووية المعلن عنها في إيران في الاعتبار، وبالتالي فإنه لا يتم تحويل تلك المواد إلى أنشطة محظورة، ومع ذلك، فإن الوكالة ليست في وضع حتى الآن لكي تستنتج وجود أية مواد أو أنشطة نووية غير معلن عنها في إيرانإن عملية القيام بمثل هذا الاستنتاج بعد أن أصبح البروتوكول الإضافي نافذ المفعول، هي عادةً عملية تستغرق وقتاً" (الوثائق الرسمية، 2004).

ومنذ توقيع إيران على البروتوكول الإضافي قام مفتشو الوكالة الدولية بأكثر من 1600 عملية تفتيش، رغم مماطلة الإيرانيين في إجراء بعض هذه العمليات في بعض المواقع، ومنها منشأة قالاي الكهربائية الذي تأخر التفتيش فيها حتى يونيو 2003، فقد اعتمد الإيرانيون سياسة التعاون مع الوكالة بغية إضفاء قدر من الصدقية على نوايا إيران، ولكي لا يقدموا للولايات المتحدة أعذاراً إضافية، لاتهام إيران بأنها تسعى للحصول على أسلحة نووية، وفي نفس الوقت تسير في اتجاه تطوير برنامجها النووي.

المطلب الخامس: قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية بشأن عدم تعاون إيران في المسائل العالقة بشأن برنامجها النووي.

وقد رأت طهران أنها كلما تمكنت من الإجابة على استفسارات الوكالة الدولية، أفلحت في شق وحدة الموقف الغربي، وجعل الحجة الأميركية أقل إقناعاً هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن أسلوب المماطلة بتقديم معلومات عن برنامجهم النووي هي نصف الحقائق ،وذلك من أجل كسب الوقت لبرنامجها النووي.

ومن المآخذ التي يأخذها مجلس محافظي الوكالة على إيران إخفاقها بالإيفاء بالتزاماتها، لعدم إبلاغها عن المواد النووية والمرافق التي تعالج فيها هذه المواد، وفي كل اجتماعات مجلس حكام الوكالة الدولية شدد المجلس، على ضرورة تحلي إيران بالشفافية، وضرورة تعليق جميع أنشطتها لتخصيب اليورانيوم. وقد استهجن مجلس محافظي الوكالة في قرار له في 13 مارس 2004 تقصير إيران في تقديم كافة المعلومات المطلوبة منها، وطالبها باتخاذ كافة التدابير لحل

القضايا العالقة بشأن برنامجها النووي ،ومنها قضية التلوث باليورانيوم عالي التخصيب، التي وجدت في موقع ناتانز وقالاي، إلى جانب القضايا العالقة ،وهي معرفة مصادر التصاميم لأجهزة الطرد المركزي بي1 و بي–2.

ونظر مجلس محافظي الوكالة في تقرير المدير العام المرسل إليه في 1 يونيو2004 بشأن تنفيذ إيران لاتفاق الضمانات المعقود بين إيران والوكالة وذلك لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم الانتشار، والذي أوضح فيه الأحداث بالتسلسل الزمني منذ مارس 2004 وقال:إن إيران لم تجب عن كل الأسئلة المتعلقة بأنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم.

وبناء على ذلك التقرير اتخذ مجلس المحافظين القرار(GOV/2004/49)في 18 يونيه 2004 والذي جاء فيه: (الوثائق الرسمية،2004، 1– 3)

1– أقر أن إيران تعاونت مع الوكالة لمعاينة جميع الأماكن التي طالبت الوكالة معاينتها.

2– أبدى استياءه من عدم تعاون إيران مع الوكالة تعاوناً تاماً في توضيح باقي المسائل العالقة بشأن برنامجها النووي.

3– طالب إيران بتعاون (على نحو استباقي)من أجل تمكين الوكالة من توضيح كافة المسائل المتعلقة ببرنامج إيران الإثرائي.

4– طالب إيران بتقديم معلومات حول مسألة التلوث باليورانيوم الضعيف الإثراء وشديد الإثراء وبرنامج إيران الخاص بالطاردات المركزية من طراز بي –2.

5- رحب بالخطوة التي قامت بها إيران وهي تقديم الإعلانات بمقتضى البروتوكول الإضافي وطالبها بالتقيد بباقي الإعلانات وشدد على أهمية أن تكون جميع الإعلانات المقدمة صحيحة وكاملة.

6- طالب إيران بالتقيد بأحكام البروتوكول الإضافي لطمأنه المجتمع الدولي.

7- رحب بقرار إيران الطوعي بشأن تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة .

8- طالب إيران بالعدول عن قرارها المتعلق بالبدء في إجراء اختبارات إنتاجية في مرفق تحويل اليورانيوم وبناء مفاعل يعمل بالماء الثقيل كإجراء لبناء الثقة.

9- طالب الدول بضرورة التعاون مع الوكالة لتوضيح المسائل العالقة بشأن برنامج إيران النووي.

10- أشاد بالجهود المبذولة من أمانة الوكالة ومديرها العام من أجل تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود مع إيران وتنفيذ بروتوكول إيران الإضافي.

ولكن الحكومة الإيرانية لم تكن راضية على هذا القرار الذي اتخذه مجلس محافظين الوكالة. وأبلغت الوكالة الدولية في 18 مايو 2004 أن قرارها بشأن تعليق أنشطة التخصيب الذي اتخذته بشكل طوعي لا يشمل إنتاج سادس فلوريد اليورانيوم، مما قد يدخل إيران في مواجهة مع الوكالة الدولية، والتقرير الذي قدمته إيران لتوضيح هذه القضايا اعتبر من قبل الوكالة الدولية ليس كافياً بينما اعتبرته إيران كافياً؛ فقط يحتاج إلى مزيد من الوقت لدراسته من قبل الوكالة الدولية (ريتر، 2007، 182- 184).

وكرد فعل من إيران عن عدم رضا الوكالة الدولية على تعاونها معها لم تقم الحكومة بتقديم مشروع البروتوكول الإضافي إلى البرلمان الإيراني للمصادقة عليه، وهذا معناه أن البروتوكول يتم الالتزام به من قبل إيران بشكل طوعي وليس ملزم قانونياً.

ومن أجل الإبقاء على حوارها مع الوكالة الدولية وبناء الثقة،قامت إيران، بتقديم بيانها الأول الموسع بمقتضى المادتين 2،3 من البروتوكول الإضافي، إلى الوكالة الدولية في 12 مايو 2004، ومع ذلك قدم مدير عام الوكالة الدولية خلال تعامله مع البرنامج النووي الإيراني حوالي 16 تقريراً مكتوباً إلى مجلس محافظي الوكالة أوضح فيها عدم التزام إيران بالكشف عن الكثير من أنشطتها النووية (كايل، 2005، 793).

وقد زودت إيران الوكالة الدولية في أغسطس 2004 برسومات تصميم الطاردات المركزية من طراز بي-2، والتي تحصلت عليها إيران من قبل وسطاء أجانب والتي أكدت أنها لم تعمل عليها تجارب حتى عام 2002، وأوضحت أنها أجرت عدة اتصالات مع وسطاء من 1995-1999 من

أجل تزويدها برسومات تصميم لطاردات مركزية من طراز بي–1، وأما الطاردات المركزية من طراز بي –2، لم يتم التطرق إليها في هذه الفترة مع الوسطاء.

كما طالبت الوكالة في الاجتماع الذي عقد مع مسئولين إيرانيين من 3–8 أغسطس 2004 بضرورة تزويدها بمعلومات أكثر عن شراء إيران لمعدات خاصة بالطاردات المركزية من طراز بي –2، وتزويدها أيضاً بمزيد من المعلومات المتعلقة بأنشطة برنامج الإثراء بواسطة طاردات مركزية من طراز بي–2؛ فقد وجدت الوكالة أن المعلومات التي قدمتها إيران بهذا الخصوص مازالت ناقصة، وأنها تحتاج لمزيد من المعلومات، لتتأكد أن إيران لم تقم في الفترة 1995–2002 بأي أنشطة إثراء باستخدام الطاردات من طراز بي– 2 ،(24) (الوثائق الرسمية لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار في جمهورية إيران الإسلامية، البند الفرعي 8(د)من جدول الأعمال المؤقت، (الوثيقة،2004، 3–6).

وأما بخصوص منشأ جسيمات التلوث الضعيف الإثراء وشديد الإثراء، الذي تم العثور عليها في عدد من المواقع منها منشأة ناتانز، وشركة قالاي الكهربائية ،وشركة فارايانداتكنيك، وبارس تراش، فقد أوضحت إيران أنها ناتجة عن مكونات الطاردات المركزية المستوردة من الخارج ؛ ومع ذلك ظلت هناك مسائل عالقة ،بشأن مسألة التلوث، تحتاج إلى إجابات من إيران ومنها:

أولا: التلوث الموجود على الطاردات المركزية المصنوعة محلياً كان شديد الإثراء، بينما التلوث الموجود على المكونات المستوردة كانت ضعيف الإثراء.

ثانياً: إذا كان مصدر التلوث واحداً فلماذا يوجد اختلاف في درجة التلوث، لهذا طلبت الوكالة من إيران ضرورة تزويدها بمنشأ الطاردات المستوردة والأماكن التي استخدمت فيها لمساعدتها في توضيح أسباب التلوث. ولكن إيران قدمت معلومات عن الوسطاء التي تحصلت من خلالهم على المكونات المستوردة وأنكرت معرفتها ببلد المنشأ لهذه المكونات.

كما طلبت الوكالة من إيران تزويدها بمعلومات حول برنامج إيران المتعلق بالفصل التنظيري الليزري البخاري الذري في شقر آباد، والتي أكدت إيران أن هذا المرفق قد تم تصميمه من أجل إنتاج إثراء بمستويات 3% و 7% بكميات محدودة فقط.

أما بشأن التجارب المتعلقة بفصل البلوتونيوم، فقد أشارت الوكالة إلى إن هناك مسائل لم تتضح بعد بخصوص تواريخ وكمية المواد المستخدمة في تجارب فصل البلوتونيوم (الوثيقة،2004 ، 7–9).

وظلت الوكالة تطالب إيران بإتاحة الفرصة لمعاينة كافة المواقع والوصول إلى كل المسئولين الذين لهم علاقة ببرنامجها النووي، والإجابة على كل تساؤلات الوكالة، بكل شفافية حتى تستطيع الوكالة حسم كل القضايا العالقة، بخصوص برنامجها النووي.

وفي مقابلة لمجلة نيوزويك بتاريخ 11 يوليو 2004 قال البرادعي "بسبب سياسة إيران في إخفاء (برنامجها النووي) على مدى عدد من السنوات، فقد خلقت إيران نقصاً في الثقة. وبالطبع، فإنهم يقولون، "لقد اضطررنا إلى هذا الوضع بسبب العقوبات الاقتصادية، لذلك كان علينا أن نعمل بالسرّ". ولكن .....إن إيران بحاجة إلى الخروج عن طريقها وليس فقط التلاعب بالقواعدلقد أصبحت هموم أوروبا والولايات المتحدة واضحة الآن، بدءاً بالقضية النووية ويأتي بعدها الأمن الإقليمي، ثمّ قضايا حقوق الإنسان" (الشرق الأوسط، 23،2006).

وقد جاء تقرير مدير عام الوكالة الدولية بتاريخ 1 سبتمبر 2004(الوثيقة GOV/2004/60) بشأن تنفيذ الضمانات في إيران يؤكد "بأن الوكالة تحرز تقدماً مطرداً نحو فهم برامج إيران النووية ،لكنه يفيد بأنه مازال يلزم بذل مزيد من العمل بشأن عدد المسائل والقضايا لاسيما التلوث ونطاق برنامج الطارد من طراز P2،..... والإطار الزمني لتجارب إيران بشأن فصل البلوتونيوم " (الوثائق الرسمية، 2004، 1).

وقد شدد مجلس محافظي الوكالة على أهمية وجود ضمانات فعالة لمنع استخدام المواد النووية في أغراض تخالف الاتفاقات وطالب إيران بالاستجابة لطلبات المدير العام "بشأن توفير المعاينة والمعلومات عن طريق اتخاذ الخطوات التي تشترطها الوكالة و/أو التي يطلبها المجلس فيما يخص تنفيذ اتفاق الضمانات الخاص بإيران ،بما في ذلك توفير المعاينة الفورية للأماكن والوصول الفوري إلى الموظفين، وعن طريق توفير معلومات وتفسيرات أخرى متى اشترطتها الوكالة بل على نحو استباقي، وذلك من أجل مساعدة الوكالة على فهم كامل مدى وطبيعة برنامج إيران الإثرائي " (الوثائق الرسمية، 2004، 2) .

ونظر مجلس محافظي الوكالة في تقرير المدير العام للوكالة المؤرخ 15 نوفمبر 2004 بشأن تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بين الوكالة وإيران ولاحظ التقدم الذي تم إحرازه بشأن تنفيذ الضمانات وحصر المواد النووية لدى إيران ولكن تقرير البرادعي أفاد أن الوكالة الدولية" ليست في وضع يؤهلها لأن تستنتج عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة " (الوثائق الرسمية، 2004).

كما أثنى المجلس عن الخطوة التي اتخذتها إيران بشأن مواصلة العمل على تمديد تعليقها كافة أنشطة التخصيب وإعادة المعالجة والتي يقصد بها " أية معالجة أو عملية الغرض منها استخلاص نظائر مشعة من وقود مستهلك لإعادة استخدامها" (اتفاقية مشتركة، 1997،4).

والذي جاء وفق الاتفاق التي تم بين إيران والترويكا الأوروبية بدعم من الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي في 15 نوفمبر 2004 وطالب مدير عام الوكالة بالتحقق بشأن استمرار إيران في تطبيق قرار التعليق الذي جاء طوعياً وغير ملزم قانوناً ؛ لكنه يعتبر أحد تدابير بناء الثقة . وطلب المجلس من إيران ضرورة التصديق على البروتوكول الإضافي،والتعاون مع الوكالة

والسماح لها بمعاينة أي موقع تريد معاينته وفق البروتوكول الإضافي (الوثائق الرسمية، 2004، 2-3).

وفي يناير/ 2005 عرضت إيران على الوكالة وثيقة وهي عرض مقدم لإيران لشراء معدات منها طاردة مركزية مفككة ورسومات وتصميم إنتاج طاردات مركزية، من صفحة واحدة مؤرخة بتاريخ 1987 (الوثائق الرسمية، 2004، 14-15.)

وأكدت إيران أنها ومنذ ذلك الحين لم تجر أي اتصالات لشراء معدات حتى عام 1993، وقدمت إيران عدداً آخر من الوثائق تتعلق بشراء تصاميم لطاردات مركزية طراز بي-1، ووثائق بخصوص المتطلبات الإجرائية لتقليص سادس فلوريد اليورانيوم إلى معدن بكميات صغيرة ، ووثائق تتعلق بشراء ألمونيوم نحاسي وفولاذ تقوية.

ولكن تمسكت إيران بقولها إنه في الفترة من 1996-1999، لم تناقش أي طلب مع وسطاء بغرضشراء طاردات مركزية من طراز بي 2-،وإن كل مناقشاتها في تلك الفترة اقتصرت على مكونات الطاردات المركزية من طراز بي -1.

وقد تمكنت الوكالة في سبتمبر 2005 من إجراء حوالي ثلاث معاينات تكميلية لعدد من المنشآت النووية في إيران (الوثائق الرسمية، 2004، 2-6).

وحدد التقرير الذي أرسله البرادعي لمجلس محافظي الوكالة في 2 سبتمبر 2005 مسألتين مازالت الوكالة الدولية، تسعى لإيضاحهما في برنامج إيران النووي بخصوص الامتثال للضمانات

المسألة الأولى :معرفة مصدر جسيمات اليورانيوم منخفض التخصيب والعالي التخصيب التي وجدت في عينات بيئية أخذت من شركة قالاي الكهربائية و ناتانز.

المسألة الثانية: مسألة الترتيب الزمني والجهود التي قامت بها إيران بشأن استيراد طاردات مركزية مصممة وفق الطرازين بي 1 و بي 2 وتصنيعها واستخدامها، وبناء على هذا التقرير جاء قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية في 24 سبتمبر 2005 الذي يقول إن نشاطات إيران السرية أدت لفقدان الثقة بأن برنامجها النووي كان للأغراض السلمية.

وتم من خلال الاجتماع الذي عقده علي لاريجاني أمين مجلس الأمن القومي مع نائب مدير عام الوكالة في 1 نوفمبر 2005 السماح لمفتشي الوكالة بزيارة لموقع بار شين ومنشأة أراك، وأتيح للوكالة أيضاً الاطلاع على عدد من الوثائق خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2005 ومقابلة عدد من الأفراد الذين لهم صلة ببرنامج إيران النووي، وظلت الوكالة تطالب إيران بمزيد من الشفافية، خاصة فيما يتعلق بتزويدها بمعلومات حول شرائها لمعدات ومواد ذات الاستخدام المزدوج، وضرورة السماح لمفتشي الوكالة، بزيارة لعدد من المواقع العسكرية، والمواقع التطويرية، ومقابلة مزيد من الأفراد الذين لهم صلة بالبرنامج النووي في إيران.

وانتقدت إيران قرار الوكالة الدولية بشدة واعتبرت نفسها ملتزمة بتعهداتها بمقتضى معاهدة منع الانتشار؛ وهددت باستئناف تخصيب اليورانيوم وتعليق البروتوكول الإضافي.

وجاء تقرير البرادعي في 15 نوفمبر 2005 بشأن تنفيذ الضمانات في إيران والذي أثار مسألة اكتشاف وثيقة من صفحة واحدة بتاريخ 1987 قدمتها إيران للوكالة بخصوص تزويد إيران بطاردة مركزية مفككة وتشتمل على رسومات وأوصاف إنتاج الطاردات بي 1،هذه الوثيقة زادت من الشك في نوايا إيران النووية

ولم تقدم إيران معلومات بالتسلسل الزمني توضح الشحنات أو المواد التي تحصلت عليها، وأصرت على رأيها بشأن اقتناء تكنولوجيا أجهزة الطرد المركزي بي 2، مؤكدة أن الوسطاء لم يقدموا لها سوى رسومات لمكونات أجهزة الطرد المركزي بي 2 من الفترة 1995–2002، وأنها لم تناقش مع الوسطاء في هذه الفترة المذكورة تصميم أجهزة الطرد المركزي (الوثائق الرسمية، 2006، 5).

واطلعت الوكالة على وثيقة أخرى من 15 صفحة بخصوص توضيح إجراءات اختزال سادس فلوريد اليورانيوم إلى معدن اليورانيوم بكميات صغيرة ورفضت إيران إعطاء نسخة من هذه الوثيقة للوكالة الدولية.

وعندما قامت الوكالة في أغسطس 2005 بإجراء تحقيق مفصل حول أهداف ثاني أكسيد اليورانيوم المشع غير المعالج المخزن في إيران ؛توصلت الوكالة لنتائج غير النتائج التي قدمتها

إيران بهذا الخصوص، مما جعل الوكالة تطالب إيران بمزيد من الشفافية بشأن المعلومات حول برنامجها النووي .

المطلب السادس: قرار مجلس محافظي الوكالة بإرسال ملف إيران النووي لمجلس الأمن الدولي

أدى إعلان إيران الذي اتخذته في 10 يناير 2006 بشأن استئناف أنشطة البحث والتطوير في تكنولوجيا الوقود النووي، إلى مطالبة مجلس محافظين الوكالة الدولية من مديرها العام في 4 فبراير 2006، إرسال جميع تقارير الوكالة المتعلقة بالمسألة النووية الإيرانية، إلى مجلس الأمن الدولي، واعتمد مجلس المحافظين القرار (الوثيقة 14/ 2006) طالب فيه إيران باتخاذ عدة خطوات من أجل بناء الثقة ومنها: (الوثيقة، 2006،1).

1- التعليق التام والمستدام لأنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة بما فيها البحوث على أن يتم التحقق من التعليق من قبل الوكالة الدولية.

2- إعادة النظر في بنائها لمفاعلات تعمل بالماء الثقيل.

3- الإسراع بالتصديق على البروتوكول الإضافي.

4- العمل وفقاً للبروتوكول الإضافي حتى تتم المصادقة عليه.

5- منح الحق لمفتشي الوكالة الدولية للوصول إلى الأفراد والمرافق والوثائق ذات الصلة بالمشتريات والمعدات ذات الاستخدام المزدوج.

وأيدت روسيا والصين هذا القرار بشرط عدم إقدام مجلس الأمن الدولي على أي عمل، إلاَّ بعد اجتماع مجلس محافظين الوكالة في مارس 2006 وهذا يعني إعطاء مهلة لإيران شهراً للامتثال قبل إرسال ملفها النووي إلى مجلس الأمن الدولي، ولكن إيران قابلت هذا القرار بتهديد إنهاء تعاونها الطوعي مع الوكالة، إذا تمت إحالة ملفها النووي لمجلس الأمن الدولي.

وأعلمت إيران الوكالة الدولية في 6 فبراير 2006 أنها لن تعمل وفق نصوص البروتوكول الإضافي، وبالتالي سوف تعلق جميع تدابير الشفافية كما طلبت من الوكالة إزالة كافة الأختام وآلات المراقبة ،من منشأتها النووية "حسبما جاء في الفقرة 7 من (الوثيقة INFCIRC/666،د:ت) فإن التزاماتنا بتنفيذ تدابير الضمانات لن يستند اعتباراً من تاريخ (6 فبراير 2006) سوى على اتفاق الضمانات المعقود في إطار معاهدة عدم الانتشار بين جمهورية إيران الإسلامية والوكالة (الوثيقة INFCIRC/ 214، د:ت) وستعلق جميع تدابير التعليق الطوعي غير الملزمة قانوناً، بما فيها أحكام البروتوكول الإضافي بل وما يتجاوز ذلك " (الوثائق الرسمية، 2006، 7-8).

وبالتالي جاء تقرير البرادعي في 27 فبراير 2006 بشأن تنفيذ إيران لاتفاق الضمانات غير مؤكد أن برنامج إيران النووي للاستخدام السلمي فقط " إن الوكالة لم تكن مقتنعة وبأن في إمكانها إعادة صياغة ماضي نشاطات إيران النووية غير المعلنة سابقاً وليست في موقف يسمح لها باستنتاج عدم وجود نشاطات يحتمل أن تكون ذات بعد عسكري" (كايل، 2007، 718).

وفي اجتماع مجلس حكام الوكالة الدولية في مارس 2006 قدمت روسيا مقترح إجراء عملية التخصيب على الأراضي الروسية؛ مع السماح لإيران بإجراء عملية تخصيب محدود، وقد وافق مدير عام الوكالة الدولية وألمانيا على الاقتراح الروسي، وعارضته في البداية كل من فرنسا والولايات المتحدة، إلاَّ أن قيام إيران بتشغيل أجهزة الطرد المركزي في ناتانز، فوت الفرصة للتوصل إلى تسوية في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونتيجة عدم استجابة إيران لطلبات الوكالة الدولية المتكررة، ببناء الثقة و التحلي بالشفافية، وإيقاف أنشطة تخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة، رفع مديرعام الوكالة محمد البرادعي تقريراًإلى مجلس أمناء الوكالة بتاريخ 11سبتمبر2006، مرفق بالوثائق يفيد أن إيران تقوم بتطوير مواد نووية يمكن تطويرها لإنتاج السلاح النووي.

وبناء على ذلك عقد مجلس محافظي الوكالة اجتماعاً طارئاً يوم 12 سبتمبر 2006 من أجل البحث في التصعيد الأزمة النووية الإيرانية، وقد فقدت إيران الدعم السياسي الذي كانت تعول عليه من بعض الدول، بعد أن صوتت الهند على مشروع القرار، و امتنعت روسيا فقط على التصويت.

وصرح المندوب الأميركي لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية غريغوري شولتي قائلا "إن المسار الذي تختطه إيران حالياً مثار قلق شديد لنا جميعاً وقد حان الوقت لمجلس الأمن كي يدعم الدبلوماسية الدولية بعقوبات دولية " (كراولي، 2006).

واستجابت الوكالة الدولية إلى الضغط الأميركي، ولكن دون التطرق إلى العقوبات عندما أبلغت إيران بخطورة الموقف، لأنها تتحدى قرارات الأمم المتحدة، وأبلغتها أنها لا تسمح للوكالة الدولية بالقيام بالتحقق للتأكد من طبيعة أنشطة إيران النووية.

وفي حديث صحفي للبرادعي في مؤتمر عقده في لوكسمبورج قال فيه "إن إيران في سبيلها لامتلاك قدرة ومعرفة (نووية)، دون أن تكون الوكالة بوضع يسمح لها بالتحقق من طبيعة هذا البرنامج أو مداه"، وأضاف " إذا تم الاستمرار على هذا النهج فسينتهي بنا الأمر أمام مواجهة كبرى، وستتقلص فرص الوصول إلى حل سلمي لتلك المسألة" (بوش،2007).

وقد واجهت الوكالة الدولية معضلة التوفيق بين قابليتها على حث الدول الأعضاء للتقيد بالتعهدات الدولية ومحاولة فض الأزمات بينها وبين هذه الدول ؛بالطرق الدبلوماسية والقانونية من جهة، وبين اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي، لحمل هذه الدول الأعضاء، على الامتثال لقرارات الوكالة الدولية من جهة أخرى، وتخشى الوكالة الدولية من الخيار الثاني، فقد تذهب بعض الدول دائمة العضوية إلى تصعيد الأزمة، باستخدام مجلس الأمن الدولي للحصول على إجماع دولي لاستخدام القوة، ضد دولة ما مثلما في حالة إيران. وتفويت الفرصة على الوكالة الدولية لحل الأزمة بالطرق القانونية والدبلوماسية ، لكن الوكالة الدولية غير قادرة للتغلب على هذه الضغوطات في أحيان كثيرة. (الرويمي،2009،159).

ونتيجة التشدد في موقف إيران، والضغوطات التي مارستها الولايات المتحدة على بعض الدول والحوافز التي قدمتها، والتي وصلت إلى حد التعاون النووي مع دول تشكل مصدراً للانتشار النووي مثل الهند، والذي ساهم في دعم الموقف الأميركي الأوروبي من قبل هذه الدول ومنها دول عدم الانحياز التي تعول عليهم إيران كحلفاء ومنها الهند التي صوتت بالإيجاب على قرار الوكالة الذي صدر في 24 سبتمبر 2005، رغم أنها تعتبر حليفة لإيران ووقعت معها صفقة خطوط أنابيب الغاز، وقد علق علي لاريجاني على موقف الهند، بأن إيران لم تتوقع تصويت الهند ضدها وموقف الهند زعزع ثقة إيران في حلفائها (وكالة أنباء، 2005، 23).

والقرار الذي اتخذه مجلس محافظين الوكالة في 24 سبتمبر 2005 والذي يدين سياسة إيران السرية وانتهاكاتها بالتزاماتها وفق معاهدة عدم الانتشار، وذلك بسبب أنشطتها النووية التي أخفتها عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية،عليه فإن مجلس محافظين الوكالة الدولية يجب أن يبلغ بأمر هذه الانتهاكات جميع الأعضاء في الوكالة الدولية ومجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة.

وبذلك تمت إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي، وبخروج ملف إيران النووي من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ضيعت إيران فرصة حل أزمة برنامجها النووي، بالطرق القانونية التقنية، داخل الوكالة الدولية، والتي ترافقت مع الجهود الدبلوماسية لترويكا الأوروبية، وبوضع ملف إيران النووي أمام مجلس الأمن الدولي سوف يتم اتخاذ قرار سياسي لا يستثنى فرض عقوبات سياسية واقتصادية ضد إيران، مع ترك باب المفاوضات مفتوحاً مع إيران في حالة تراجعت عن موقفها وأوقفت أنشطة تخصيب اليورانيوم.

قائمة المراجع

أولاً: الوثائق

1- الوثائق الرسمية للوكالة الذرية للطاقة الذرية،الوثيقة(GOV/2003/63) ،26 أغسطس 2003.

2- الوثائق الرسمية لمجلس محافظين الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار في جمهورية إيران الإسلامية، الوثيقة (GOV/2003/69)، 12سبتمبر 2003 .

3- الوثائق الرسمية لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الوثيقة (Gov/2004/83)، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 15 نوفمبر 2004.

4- الوثائق الرسمية لمجلس محافظين الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار في جمهورية إيران الإسلامية، البند الفرعي 8(د)من جدول الأعمال المؤقت (GOV/2004/51) ،الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،3سبتمبر 2004.

5- الوثائق الرسمية لمجلس محافظين الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار في جمهورية إيران الإسلامية، البند الفرعي 8(د) من جدول الأعمال، الوثيقة(GOV/2004/71) ، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 18 سبتمبر 2004.

6- الوثائق الرسمية لمجلس محافظين الوكالة الدولية للطاقة الذرية، البند الفرعي 5 (ج) من جدول الأعمال المؤقت، الوثيقة (GOV/ 2006 /8)، الوكالة الدولية للطاقة الذرية،28 فبراير 2006.

7- الوثائق الرسمية لمجلس محافظين الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تنفيذ اتفاقات الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار في جمهورية إيران الإسلامية، البند الفرعي 4 (د) من جدول الأعمال، الوثيقة(GOV/ 2006 /87)، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 29 نوفمبر 2006.

8- الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، الفصل الأول، المادة 2(ل)، 29 سبتمبر 1997.

ثانياً: الكتب

1- افرايماسكولاي ، سلسلة تقديرات استراتيجية بشأن البرنامج النووي الإيراني، في: إسرائيل والمشروع النووي الإيراني ، ترجمة أحمد أبو هدبة ، مركز الدراسات الفلسطينية ،2006.

2- التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ،الكتاب السنوي 2006 ، ترجمة حسن حسن وآخرون أشراف سمير كرم ، بيروت ،منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1، 2006.

3- التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ،الكتاب السنوي 2004 ، فريق الترجمة حسن حسن وآخرون، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1، 2004.

4- سكوت ريتر ، استهداف إيران ، ترجمة أمين الأيوبي، بيروت، الدار العربية للعلوم ،2007.

5- شاهرام تشوبين ، طموحات إيران النووية ،ترجمة بسام شيحا ،بيروت ،الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط1، 2007.

6- عصام عبد الشافي ،أزمة البرنامج النووي الإيراني ، أبو ظبي ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ،2004 .

ثالثاً: الدوريات والمجلات العلمية:

1- محمد عبد السلام ،أداء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ظل إدارة البرادعي ،الملف الاستراتيجي العدد 107،نوفمبر،2003.

2- هاني عبادي المغلس، المحددات القانونية والسياسية لحق الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية ،المجلة العربية للعلوم السياسية ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 17 شتاء 2008.

رابعاً: التقارير:

1- تقرير حول الشرق الأوسطرقم 51، إيران :هل ثمة مخرج من المأزق النووي ،23 فبراير 2006.

خامساً: الرسائل العلمية:

1- عائشة رمضان فرحات الرويمي، حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية(2000-2006)،رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الإجازة العليا(ماجستير) في العلوم السياسية ،ليبيا ،الأكاديمية الليبية،2009.

سادساً: شبكة المعلومات الدولية

1-بوش : نتعاون مع الحلفاء لتشديد العقوبات على إيران،الملف النووي الإيراني ، بي بي سي ، 24 مايو 2007، http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_6689000/6689423.stm

2-محمد سعد أبو عامود، "الملف النووي الإيراني قضايا وملاحظات"، دورية مختاراتإيرانية. ع39، أكتوبر 2003، http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/C2RN47.HTM

3-مصطفى أبو حلوة، "ندوة إيران والنظام الدولي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، 27 أبريل 2006، http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/Archive/Index.asp?CurFN=cnfr9.htm&DID=8808